مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

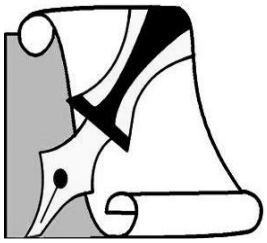

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شكلت الانتخابات النيابية في 15 الشهر الحالي حدثا هاما على صعيد توزيع القوى السياسية في البرلمان الجديد ودخول عناصر جديدة إلى المجلس، وسط تساؤلات حول كيفية تعاطي القوى كافة مع القضايا المطروحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية في ظل حديث عن صعوبة المرحلة المقبلة وتحذيرات منها.

تابع اللبنانيون وشارك الكثير منهم في الاستحقاق مباشرة عبر التصويت في لبنان وخارجه في دول الاغتراب وإن كانت النسبة العامة للمشاركة لم تصل إلى سابقتها في 2018 التي بلغت أكثر من 49 في المئة من الأصوات المسجلة على لوائح الشطب، بينما قاربتها النسبة الحالية وهو أمر له دلالاته على صعيد الاحباط الشعبي وسط مقاطعة من تيار المستقبل بناء على رغبة الرئيس سعد الحريري.

لكن في المجمل يمكن وصف نتيجة الاقتراع بالمقبولة قياسا إلى الوضع العام وانتقال اهتمام اللبنانيين إلى مآسيهم الحياتية وعدم اكتراثهم كثيرا باللعبة السياسية الداخلية لا سيما مع الارتفاع الجديد لسعر صرف الدولار قياسا لليرة اللبنانية متخطيا الـ 30 ألفا.

طبعا يأمل اللبنانيون أن يكون انتخاب مجلس جديد اكثر تنوعا مما سبقه، بداية لدخول البلاد في آفاق الانفراج، خصوصا إذا تيسر تأليف حكومة جديدة خلفا للحالية التي ستصبح مستقيلة، تصرف الأعمال لدى انتهاء ولاية مجلس النواب الحالي بداية من 22 الشهر الحالي.

في هذه الأجواء، بدأت القراءات لتركيبة المجلس النيابي الجديد لاستبيان أبعاده والخلفيات، واستشراف طبيعة المرحلة الجديدة التي ستدخلها البلاد بدءا من صبيحة الاحد 22 أيار، حيث تبدأ ولاية هذا المجلس والاستعداد لتكوين مطبخه التشريعي بدءا بانتخاب رئيسه، والمنتظر أن يكون الرئيس نبيه بري وهيئة مكتبه، على أن تطلق بعد ذلك الآلية الدستورية لتأليف حكومة جديدة.

ويشير متابعون للحراك السياسي إلى أن تركيبة المجلس النيابي الجديد المتنوعة تتيح، إذا تحلّت الكتل النيابية بالواقعية وتخلت عن الخطاب المتشنج الذي رافق الانتخابات، نقل لبنان الى مرحلة الانفراج، بالتعاون مع حكومة يشارك فيها الجميع، فهو ليس مجلس اللون الواحد وليس فيه أكثرية لأي فريق بعينه، وأن هذه الأكثرية ستكون متنقلة وتتكون في ضوء طبيعة القضايا الوطنية التي سيتصدى لها هذا المجلس.

وترى أن جميع القوى التي خاضت الانتخابات ملزمة بالتعاون على تحمل المسؤولية، لوضع البلاد على سكة التعافي السياسي والاقتصادي، لأن استمرارها في ما هي عليه سيؤدي إلى الانهيار الشامل، خصوصا إذا تعذر تأليف حكومة جديدة، واستمر الفراغ الحكومي إلى موعد الاستحقاق الرئاسي في تشرين الأول وتعطل إنجازه هو الآخر.

وفي ضوء هذا الواقع، بدأت ترتسم صورة المجلس النيابي الجديد وكيف تتوزع الكتل، وبلغت كتلة ثنائي حزب الله وحركة أمل 28 نائبا، لكن المفاجأت تمثلت في تصدر القوات اللبنانية الشارع المسيحي ووصلت كتلتها الى 20 نائبا، متفوقة على التيار الوطني الحر الذي استقرت كتلته الصافية على 18 نائبا، وازدادت كتلة الكتائب الى 4 نواب وتراجعت كتلة تيار المردة الى نائبين فقط. وأوصل حراك 17 تشرين 15 نائبا كما وصل نواب مستقلون تعدوا العشرة نواب.. وحافظ الزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط على أقل قدر من الخسائر بـ 9 نواب وحصل المستقبليون السابقون على 6 نواب. كما وصلت عدد النساء في البرلمان الجديد الى 8 سيدات.

وغاب نواب لهم رمزيتهم في المجلس مثل إيلي الفرزلي، طلال أرسلان، أسعد حردان، فيصل كرامي، اسطفان الدويهي، سليم سعادة، زياد أسود، هادي حبيش، إدي معلوف، سامي فتفت وجوزف اسحاق.

ومع اكتمال اعلان النتائج الرسمية للانتخابات في كل الدوائر الانتخابية بما أتاح تظهير الصورة الكاملة والواضحة لمجلس النواب المنتخب بأعضائه الـ 128، اقفل باب المفاجآت التي ظلت مشرعة

حتى صباح الثلاثاء 17 أيار، ولم يعد ثمة التباسات متاحة للاجتهادات التي يوظفها أي فريق للتخفي على خسارة من هنا او أخطاء من هناك.

وعلى رغم توقع البعض منذ ما قبل الانتخابات بان قوى ما يعرف بتكتل 8 آذار لن تحصل على الأكثرية النيابية بـ 65 نائبا، إلا أن الأمر بات واقعا بعد 15 أيار ليستقر العدد على ملامسة الـ 60 نائبا، لكن من دون حصول أي طرف على الأكثرية في المقابل.

أما الميزة الأهم للمجلس الجديد فتتمثل في أنه بتوزع تكتلاته المستعادة والجديدة مقبل على كسر الثنائية الحصرية بين أكثرية واقلية تقليديتين كانتا تكرستا بصراع معسكري 14 اذار و 8 اذار.

ولكن توزع التكتلات هذه لا يتيح بعد رسم إطار جبهوي واحد للأكثرية الجديدة لكونها موزعة على تكتلات متعددة، لذا يبدو المجلس المنتخب الجديد أمام تجربة مختلفة يصعب الجزم مسبقا بأي الية ستتسم عبرها عمليات توزع القوى وهل سيكون ثمة اطار جامع لمجمل هذه التكتلات.

إلا أن التوتر استمر سائدا في الخطاب السياسي لدى الفائزين والخاسرين. ولا يرجح أن تتوقف المبارزات بين كل الأطراف في الأيام الفاصلة عن انعقاد أول جلسة للمجلس النيابي الجديد، الذي سيشهد انتخابات رئاسة المجلس وفق تصور غير محسوم بدقة، على عكس ما كانت عليه الأمور في كل الدورات السابقة منذ عام 1992. لا يعني ذلك أن الرئيس نبيه بري لن يكون المرشح الوحيد لرئاسة المجلس، لكن مؤشرات مواقف النواب المنتخبين لا تشير الى غالبية مريحة، كما جرت عليه العادة، ما يفتح الباب باكرا أمام النقاش حول طبيعة الجبهات السياسية التي ستقوم في مرحلة ما بعد يوم الاقتراع.

على أن الدلالة الأكبر بقيت مسيحيا، حيث يتوقع اشتداد الحملة بين الطرفين الرئيسيين: التيار الوطني الحر، الذي سيبرز قدرته على تجاوز القطوع والمحافظة على وزن كبير ونوعي داخل المجلس، مع تراجع في عدد الأصوات المسيحية التي حصل عليها، والقوات اللبنانية التي لن تكون قادرة على ترجمة تقدمها في عدد الأصوات الى أغلبية نيابية تمكنها من فرض شروطها.

وعليه، فإن كل ما يمكن أن نشهده من تجاذبات سيكون سقفه سعي القوات إلى انتزاع إقرار الأطراف الأخرى في البلد، ولا سيما الإسلامية منها، بالتعامل معها كقوة موازية بل متفوقة على التيار الوطني الحر، وهو نقاش سيشتد ربطا بالاستحقاقات المقبلة، من انتخابات رئيس المجلس الى انتخاب نائب رئيس المجلس (الأرثوذكسي) الى ترشيح رئيس للحكومة ثم تشكيلها. لكن كل الجدال الحقيقي بين الفريقين المسيحيين سيتركز ضمنا على الاستحقاق الأهم المتعلق بالانتخابات الرئاسية في الخريف المقبل.

الوجه الآخر للمعركة المسيحية – المسيحية يتعلق بكتلة النواب الذين لا ينتمون مباشرة الى كتلتي القوات والتيار. إذ لا تظهر حتى الآن مؤشرات على تشكل جبهة تجمع كل هؤلاء في إطار سياسي واحد كقوة ثالثة. وتشير معطيات أولية الى أن القوى المسيحية الأخرى ستجد نفسها موزعة بين كتل نيابية عدة ستتعامل مع الاستحقاقات بالقطعة، وخصوصا أن بين هؤلاء مرشحين لرئاسة الجمهورية أيضاً.

على المقلب الآخر، لا يبدو أن حزب الله يواجه مشكلة في ترتيب الوضعية الخاصة بالفريق النيابي الذي يمثله بالتحالف مع الرئيس نبيه بري. والحزب طبعا يدعم بقاء بري في رئاسة المجلس، كما هو يدعم تشكيل حكومة وفاق وطني سياسية قادرة على تحمل المسؤولية السياسية والاقتصادية. لكنه سيجد نفسه مضطرا، مرة أخرى، إلى مواجهة موجة جديدة من الحملة على المقاومة وعلى موقعه السياسي، بهدف جرّه الى معارك مختلفة وابتزازه في ملفات ليس أقلها خطورة ملفات الانتخابات الرئاسية وترسيم الحدود والاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وتظهر المؤشرات أن الحزب لن يكون عائقا أمام محاولة جديدة من بري لتنظيم الخلاف مع كتلة جنبلاط وآخرين ممن فازوا بالمقاعد السنية في أكثر من دائرة، وهو مشروع يتطلب تسويات كبيرة لتحقيق توافق على عناوين الاستحقاقات، من رئاسة المجلس إلى رئاسة الحكومة قبل الوصول إلى رئاسة الجمهورية.

درزيا، نجح جنبلاط في مواجهة ما سماه حرب الإلغاء التي شنها ضد كل خصومه التقليديين، بعدما حوّل شعار التصدي لمحاولة إلغاء المختارة الى حرب إلغاء لكل المرشحين والمرجعيات المنافسة له، من آل أرسلان وآل الداود، وصولا الى القيادات الجديدة كالوزير السابق وئام وهاب وحلفاء المقاومة من القوميين السوريين. ورغم أنه غير قادر على ادّعاء السيطرة على الفائزين من المعارضين الشباب، إلا أنه لا يخشى على زعامته منهم، وسيكون التحدي أمام نجله تيمور كبيرا في ظل طبيعة الكتلة النيابية التي بقيت إلى جانبه.

والهم الأساس لجنبلاط ليس الاحتفاظ بعدد مقاعده، بل المحافظة على حق الفيتو الذي يمثله في نادي الطوائف العام في كل ما يخص الدروز في الدولة مؤسساتها.

على أن النقاش سيعود مجددا الى الساحة السنية التي باتت اليوم بلا مرجعية واحدة أو واضحة، وأن من بقوا خارج المجلس النيابي، من الرئيس سعد الحريري إلى الرئيس نجيب ميقاتي وغيرهما، مستمرون في ادعاء امتلاك تمثيل سياسي حقيقي. إذ إن نسب الاقتراع التي شهدتها الدوائر السنية في كل لبنان أشارت إلى تأثيرات واضحة لعزوف الحريري ونادي رؤساء الحكومات. كما أن الفائزين من المرشحين السنّة ليسوا في وضع يمكّنهم الآن من الانضواء في جبهة موحدة، وخصوصا أن بينهم عددا غير قليل لا يطرح نفسه كجبهة تمثل السنة، ما يجعل الحديث عن مرجعية سنية أمرا صعبا للغاية، ما يبقي الباب مفتوحا أمام تأثيرات أكبر للأطراف الخارجية ولا سيما السعودية.

أما الجديد في الأمر نسبيا فكان دخول حراك **17 تشرين إلى المجلس بعد اقتناع مختلف المجموعات التي انطلقت قبل عامين ونصف بضرورة التغيير التدريجي عبر الآلية الدستورية والنيابية السلمية.**

وهي دخلت إلى المجلس بكتلة وازنة مبدئيا ومشروع مدني عبر 15 نائبا سيشكلون بيضة القبّان في البرلمان.

هذا العدد الذي استفاد من مقاطعة تيار المستقبل ما أنزل الحواصل الانتخابية بالتوازي مع نزوع شرائح سنية حزبية سابقا نحو لوائح التغييريين، سيستقر في حال لم تطرأ تغييرات على طبيعة التصنيفات بين تغييريين مدنيين ومستقلين وحتى اذا ما تحدثنا عن نواب معارضين قد يدّعون انتسابهم الى الحراك وهم من ضمن تركيبة الحكم..

طبعا العدد المُشار إليه هنا لا يشمل بعض المستقلين الذين انخرطوا في 17 تشرين مثل النائب أسامة سعد الذي دخل المجلس عبر كتلة من ثلاثة نواب.

هذا ما يدفع إلى الاعتقاد بأن المزاج المستقل العام سيقارب ربع عدد مقاعد المجلس النيابي وهو مرشح للتصاعد إذا ما انضم إليه في المستقبل نواب خارجين من الحكم لكن يبقى ذلك رهن ما ستحمله المراحل المقبلة..

وفي كل الأحوال ستبقى القضايا السياسية التي ستطرح في الفترات المقبلة مثلا انتخاب رئيس المجلس ثم الاستشارات النيابية الملزمة التي يجريها رئيس الجمهورية لتسمية الرئيس المكلف تشكيل الحكومة، قبل الوصول إلى استحقاق انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية في مهلة الستين يوما التي تسبق نهاية ولايته في 31 تشرين الأول المقبل، رهنا بزمن طويل ستتسلم خلاله الحكومة الحالية زمام الأمور متحولة إلى حكومة تصريف أعمال كل الوقت الطويل الذي ستستغرقه عملية اختيار رئيس للحكومة المقبلة ومن ثم الاتفاق على أعضائها.

لذا فالتحدي كبير أمام الجميع لا سيما وأن البلاد مقبلة على حال صعب وشائك وسط فراغين حكومي قريب ورئاسي أبعد مدى منذ تشرين الأول المقبل. ما يعني أن البلاد ستدخل في مرحلة صعبة في ظل عدم تبلور التسوية الخارجية الدولية الإقليمية التي توفر الغطاء اللازم لأية تسوية بين أركان الداخل.

لكن في الحديث عن هؤلاء النواب أو الحديث عن النواب المستقلين الذين يشكلون بدورهم كتلة وازنة كبيضة قبان أخرى في المجلس النيابي، فإن على الغالب الأعم تجمعهم النقمة على القوى التقليدية أو

مواجهة المنظومة الحاكمة. إذ إن هؤلاء ليسوا من طينة واحدة، وتظهر مؤشرات أولية أنهم ليسوا متفقين على موقف موحد من مسائل رئيسية، من سلاح المقاومة، الى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، إلى كيفية التعامل مع تشكيل أول حكومة، وإن كان الجامع بينهم حتى الآن هو قول غالبيتهم إنهم لن يصوتوا للتجديد لبري في رئاسة المجلس النيابي. وقد يكون من السابق لأوانه أن نتوقع باكرا صيغة واضحة لاصطفاف هؤلاء، وسنحتاج إلى وقت لتبيّن قدرتهم، أو مرجعية بعضهم من خارجهم، على جمعهم ضمن إطار موحد.

على أن هذه العناوين كانت محور رئيسي في كلمات الأقطاب السياسيين وعلى رأسهم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، التي خصصها لتقييم نتائج الانتخابات ورسم آفاق ما بعدها.

وكان لافتا للنظر رغبة السيد نصرالله في استيعاب كل ما حصل والتشديد على أولوية التهدئة كونها ليست فقط لصالح البلاد بل لصالح كل الافرقاء الداخليين أنفسهم ومن بينهم القوات اللبنانية التي خرجت بخطاب عالي النبرة يبدو منه انها ستتصدر قوى التصعيد في الفترات المقبلة، وطبعا هذا رهن الراعي الخارجي لها مثل السعودية أو الولايات المتحدة الأميركية.

وفي حديثه الاستيعابي لنتائج الانتخابات أراد السيد نصرالله الانتقال الى البحث في كيفية تحمل المسؤولية، شارحا حجم التحديات التي تفرضها أولويات الناس، في الكهرباء والمحروقات والخبز وسعر الصرف ومصير الودائع، وإن شدد على التمييز بين الأحجام النيابية والأحجام الشعبية للقوى السياسية، في ظل قانون انتخابات قائم على عدم اعتماد معايير موحدة في توزيع الدوائر بقياس عدد ناخبيها وعدد نوابها وبالتالي عدد الأصوات اللازم لنيل مقعد نيابي فيها، ليقول إن المعادلة الديمقراطية اللبنانية لن تستقيم حتى يعتمد قانون انتخاب خارج القيد الطائفي على أساس التمثيل النسبي في لبنان دائرة واحدة. وهو أمر بالغ الصعوبة في هذه المرحلة نظرا لطبيعة لبنان منذ تأسيسه لكن تبقى المطالبة به ضرورة.

والاستحقاق الأول الذي أوحى كلام السيد نصرالله بأنه يحتاج إلى تدوير الزوايا والتفاهمات والنقاشات الهادئة، هو انتخاب رئيس ونائب رئيس لمجلس النواب، وانتخاب هيئة مكتب المجلس ورؤساء اللجان النيابية.

في هذه الأثناء تشير أجواء ثنائي حركة أمل وحزب الله الى أنه يتجه لبدء تشاور مع الكتل النيابية بلا استثناء للتداول في فرص التوافق على سلة متكاملة تضمن توزيعا عادلا يتم الإجماع عليه يراعي التوازنات الطائفية وأحجام الكتل النيابية، بينما بدأت الكتل تتسابق على الترشيحات، خصوصا لمنصب نائب الرئيس الذي أعلن التيار الوطني الحر ترشيح النائب الياس بوصعب لنيله، ومثله فعلت القوات اللبنانية بتسمية النائب غسان حاصباني مرشحا، بينما تحدثت الكتل التغييرية عن التداول بترشيح النائب ملحم خلف لمنصب نائب رئيس المجلس، خلال اجتماع ضم أعضاء جميع الكتل الجديدة، تحت عنوان البحث في الانضمام لكتلة واحدة.

ويشير البعض إلى أن العقدة التي ستتحكم بترجيح كفة المرشح الأبرز لمنصب نائب رئيس المجلس تتمثل بمعرفة من يسبق الآخر للتفاهم مع الثنائي على السلة المجلسية بين المتنافسين، فيسير بتسمية بري كرئيس للمجلس الجديد مقابل نيل دعم الثنائي لدعم ترشيح من اختاره لمنصب نائب الرئيس، ليتقاسم الآخرون مناصب رئاسة اللجان المهمة، خصوصا لجنة المال والموازنة ولجنة الإدارة والعدل.

لكن عُلم هنا أن كتلة التغييريين ترفض من حيث المبدأ التحاصص على هذا الصعيد إذا كان مرتبطا بانتخاب بري مثلما أنها ترفض المشاركة في السلطة تنفيذيا بمختلف وجوهها.

وبالعودة إلى السيد نصرالله فهو أراد التأكيد على أن هذا الإنجاز يأتي بعد هجمة إعلامية ونفسية كبيرة على الحزب وعلى حلفاء المقاومة والضغوط الاقتصادية وافتعال الأزمات، خاصة وان نتيجة الصوت التفضيلي لحزب الله تصدرت مرة جديدة لوائح الاصوات التفضيلية في كل لبنان.

وكان من الأهمية بمكان التأكيد من جديد على ان حجم الأزمات الموجودة في البلد المالية والنقدية والاقتصادية والحياتية، لا يستطيع فريق وحده علاجها حتى لو حصل على الأكثرية، ما يعني ان ثمة فائدة من التعددية التي يتسم بها المجلس الجديد ليتحمل الجميع مسؤولياته.

في كل الأحوال، تترجم المداولات الأولية التي تجرى ببطء على هامش نتائج الانتخابات، حال الترقب من التوتر السياسي وبات لبنان أمام أيام هامة، فإما أن يدخل في مواجهة سياسية واسعة تؤدي الى تعطيل عمل المؤسسات، بما فيها المجلس النيابي قبل بدء عمله او حتى قبل انتخاب رئيس له، أو تفتح الباب أمام تسوية ستكون حكما مختلفة عما كان سائدا، ربطا بموازين المجلس النيابي.

والموقف رهن حلفاء السعودية في لبنان في تظهير هذا التوتر أو تغليب الهدئة عبر تسوية ما. وتردد أن الفريق القريب من السعودية مستعد لمقايضة التصويت أو تسهيل إعادة انتخاب بري رئيسا للمجلس النيابي، في مقابل تسهيل فريق حزب الله وحلفائه ترشيح رئيس للحكومة يمثل حلفاء الرياض، بما يعيد إلى هذا الفريق التوازن قبل معركة رئاسة الجمهورية، علما ان القوات اللبنانية تقود خطابا يرفض حكومة تسوية بل تطالب بحكومة أكثرية.

هذا ما يقود الى تقدير بأن الرياض لا تريد الرئيس نجيب ميقاتي على رأس حكومة انتقالية تستمر حتى الانتخابات الرئاسية، مع تسجيل حركة سياسية غربية في الساعات الماضية أعادت طروحات قديمة إلى التداول، من بينها تسمية سلام لرئاسة الحكومة، علما بأن ترشيح الأخير طُرح منذ استقالة الرئيس سعد الحريري بعد ١٧ تشرين 2019.

وقد تلجأ القوى الغربية، وتحديدا الولايات المتحدة، التي ترى أن الانتخابات أوصلت إلى البرلمان مجموعة من النواب المعروفين بولائهم لواشنطن، إلى طرح اسم سلام باعتبار أن هناك إمكانية لتأمين غالبية تسميه للمنصب تتألف من القوات اللبنانية وحلفائها ومن عدد من النواب الجدد، إضافة إلى قوى سياسية تقليدية.

وكان سلام قد رفض قبل الانتخابات كل محاولات الرئيس فؤاد السنيورة لإقناعه بالترشح للانتخابات في دائرة بيروت الثانية، وعلّل رفضه هذا بأنه لا يريد أن يحرق نفسه في هذا الاستحقاق، ما دام اسمه في بورصة المرشحين لرئاسة الحكومة.

وسيكون سهلا الاستنتاج بأن طرح سلام إشارة إلى استمرار المشروع الذي يريد دفع البلاد إلى المواجهة. إذ إن سلام ليس شخصية تسووية، ومن يشجع على هذا الطرح لم يقرأ جيدا نتائج الانتخابات في الأرقام وفي السياسة، وبذلك يشير البعض إلى أن اسم ميقاتي سيبقى مطروحا محليا، ومن قبل الفرنسيين أيضا.

هذه الأجواء تشير إلى آفاق مغلقة في المرحلة المقبلة وإلى خشية من عدم إمكان تشكيل الحكومة التي ستكون حلبة الصراع الأساسية، وخصوصا أنها تأتي قبيل أشهر من الانتخابات الرئاسية، وأنها من يفترض أن يمسك بمقاليد الأمور في حال الفراغ الرئاسي المرجح في ظل عدم نضوج التسويات الإقليمية حتى كتابة هذه الأسطر.